إعداد الأستاذ : سامي عبد المقصود

محور القيم بين النسبي و المطلق

درس الدولة : السيادة و المواطنة

تمهيد : [آداب]

إنّ التوتر بين النجاعة و العدالة أحالنا على المجال السياسي باعتباره المحدد لشكل / نمط العلاقة بين النجاعة و العدالة في العمل ذلك أن الانتصار للعدالة أو للنجاعة أو على أن يكون العمل ناجعا و عادلا في آن، إنما هو يعود إلى اختيارات حكومية سياسية و اقتصادية. و هو أمر يجعل من المسألة السياسية تحظى بأهمية قصوى من جهة التفكير في علاقة الفرد بالدولة و التوتر القائم بين سيادة الدولة و حق المواطنة

وضعية استكشافية عـ1ـدد ص 101 من كتاب الآداب :

لوحة غيرنيكا (Guernica) لبيكاسو

كان بيكاسو يقول: "ولماذا يكون الفن مفهومًا وواضحًا؟.. لماذا يكون أي شيء مفهومًا و واضحًا؟"

"إن اللوحات ليست أدوات للزينة تعلقها في دارك، والفنان ليس مجرد حرفي يعمل بالقطعة، بل هو رجل سياسي، ولوحاته ليست إلا أسلحة للدفاع والهجوم على الأعداء".

و في حقبة احتلال الألمان لفرنسا كان الجنود الألمان يزورون منزله الذي تحول إلى معرض فني، وسألوه عن لوحته غيرنيكا : **"هل أنت الذي صنعت هذا؟ "**

فأجاب: " بل أنتم الذين صنعتموه!!"

وقد استطاعت السلطات في إسبانيا استعادتها رمزًا للمصالحة الوطنية في إسبانيا في الفترة الانتقالية التي أعقبت موت فرانكو. وقد ظلت من موقعها أكثر الأعمال تعبيرًا وتمثيلًا للعديد من القيم

ماذا تقول لنا لوحته الجيرينيكا:

جسدت لوحة غرنيكا لـ بيكاسو التمظهر الأقصى و الأعنف للسيادة و طريقة تعامل الدولة مع كل أشكال الاحتجاج و الرفض و محاولات الانفصال و التمرد و الخروج عن السلطة المركزية للدولة.

فقد قامت قوات فرانكو و حلفائه بسحق المدينة تحت وابل من القنابل. **هذا يعني أن القوة، العنف و الحرب كانت رموزا / تجليات للسيادة .**

= باسم احترام الدولة و سيادتها و هيبتها، يقع انتهاك حقوق الإنسان و حريته و ارتكاب جرائم ضد الإنسانية و ترويع السكان المدنيين لضمان خضوعهم.

إثارة المشكل :

فماذا نعني بالدولة ؟ و ماذا نعني بالسيادة / و فيم تتمظهر سيادة الدولة ؟ و ما دلالة المواطنة ؟ و أي علاقة بين السيادة و المواطنة ؟

درس الدولة السيادة و المواطنة معهد الخليج صفاقس

هل تقتضي السيادة العنف ؟ ألا يشكل هذا العنف تهديدا حقيقيا و خطرا ينسف حق المواطنة و يحول افراد الشعب إلى عبيد و رعايا تهاب الحاكم و تخضع لسلطته ؟
و إذا سلّمنا أن عنف الدولة ضروري، بل مشروع من أجل ضمان استمرارية الدولة و حفظ النظام و حماية حقوق الأفراد فهل يمكننا وضع حدود لهذا العنف الشرعي و بالتالي وضع حدود لسلطة الدولة و سيادتها ؟
هل يمكن مراقبة السلطة و اقتسامها و محاسبتها ؟ و ما هي هذه الآليات أو شكل الحكم و طبيعة السلطة التي يمكن للفرد مراقبتها و يشاركها اتخاذ القرار ؟

وضعية استكشافية ثانية : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
[شعب علمية ص 275 من كتاب العلوم]
مثّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان محاولة لوضع حدّ لكل انتهاكات حقوق الإنسان و حريته عبر تشريع الحقوق الطبيعية و وضع قوانين تضمنها. يهدف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ترسيخ حقوق الإنسان و حرّيته الطبيعية و صدّ كل محاولات انتهاكها بما هي حقوق كونية تقوم على احترام التعدد و الاختلاف و التنوع باعتبارها تشكّل ما هو إنساني أو وحدة الإنساني.
لذا يشدد الإعلان العالمي على ضرورة احترام حقوق الإنسان و حريته باعتباره **مواطنا**. فكل الدول مطالبة بموجب هذا الإعلان ـ الذي صادقت عليه ـ باحترام حقوق أفرادها باعتبارهم مواطنين. **فالدولة بهذا المعنى هي الضامنة لحق المواطن**

إثارة المشكل / إحراج :
لكن ما وسيلة الدولة لتحقيق هذه المهمة ؟ إذا سلّمنا أن اجتماع البشر لا يخل من محاولة هيمنة بعضهم على البعض الآخر، و إذا اعتبرنا أن كل فرد إنما يسعى إلى تحقيق خيره الخاص، ألا يمكن أن يكون اجتماع البشر في ما بينهم اجتماعا قائما على الصراع و العنف و الخوف... ؟ ألن تكون الدولة بحاجة إلى القوة و النفوذ أي السلطة لفرض احترام الحق ؟ أليست السلطة و القوة هما وسيلتا الدولة لفرض النظام و احترام الحقوق و بالتالي احترام سيادة الدولة كسلطة تتحقق في إطارها المواطنة ؟
لكن أليست كل سلطة بما هي العنف و القوة و الإكراه ضربا من التسلّط و الهيمنة تحوّل السيادة إلى استبداد و ديكتاتورية تتعارض مع فكرة المواطنة و تسحقها ؟ ألا تتحول الدولة إلى مقبرة للحريات على حدّ قول باكونين الفوضوي ؟
فكيف السبيل إلى تحقيق التوافق بين القول بسيادة الدولة و سلطتها و إقرار حق المواطنة ؟ أي التوافق بين ما تقتضيه سيادة الدولة من قوة و عنف و سلطة، و ما تنبني عليه المواطنة من حقوق و حريات ؟
هذا الإشكال يحيلنا ضرورة إلى النظر في أشكال الحكم و طبيعتها و شكل العلاقة التي تقيمها مع الأفراد. فما هي أنظمة الحكم التي تضمن حق المواطن و تتجسم

درس الدولة السيادة و المواطنة معهد الحرية صفاقس

في إطارها فكرة المواطنة ؟ و ما هي في مقابل ذلك أنظمة الحكم التي تكون في تعارض صارخ مع المواطنة بدعوى التأكيد على ضرورة احترام سيادة الدولة ؟

إشكالية علاقة السيادة بالمواطنة :

صياغة المشكل:

-إذا افترضنا أنّ إنسانية الإنسان لا تتحقّق إلاّ بسيادته على ذاته في فضاء مدني، فضمن أي تصوّر للسلطة السياسية يكون هذا الفضاء ممكنا ؟ و هل بإمكان المواطنة بالمعنى الديمقراطي ضمان هذا المطلب ؟ ألا يدعونا واقع التعدّد و الاختلاف اليوم إلى فتح السياسي على أفق ايتيقي يؤسّس لمواطنة كونية ؟

1- في السيادة و غياب المواطنة = الاستبداد / السيادة نفي للمواطنة

تصدير :

" كل سلطة مَفسدة، و السلطة المطلقة مَفسدة مطلقة "(لورد أكتون 1834 - 1902)

" إنّ من يحكم الدولة يكون مالكا بزمام القوة ". (بودان)

السند / نص : في الدولة (باكونين ص 287 . ك.ع)

صياغة المشكل :

أي حقيقة للدولة ؟ هل الدولة خلاص للبشرية أم هي تدمير للفرد و المجتمع ؟

التحليل :

يعرف باكونين الدولة بقوله :

" الدولة كلّية مفترسة تعيش على قرابين بشرية "

الدولة هي تضحية بالحقوق و الحريات الفردية **و هو بذلك يرفض التصورات الممجدة للدولة و التي تعتبرها** تجسيما للعدالة و الأخلاق و الفضيلة على الأرض (التصورات الميتافيزيقية و الحقوقية للدولة) فهذا التعارض مع مصلحة الفرد و التضحية بها يجعل من الدولة استبدادا مسلطا على الأفراد.

> **يعد "جون بودان " أول كاتب غربي يؤلف نظرية متناسقة عن السيادة، إذ يعرفها بأنها "السلطة العليا التي يخضع لها جميع المواطنين و هي دائمة و غير محدودة بالقوانين و بمعنى أنها القوة التي تفرض الخضوع على جميع المواطنين ، و يرتبط بها حق إصدار القوانين و كافة التشريعات في الدولة ، و كذلك حق إبرام المعاهدات و إعلان الحروب ، كما أنها القوة التي تستطيع أن تغير العرف و العادة داخل الدولة "**

أ- **تعريف السلطة الاستبدادية**. **[انظر نص : الراعي و الرعية ص 293 ك . ع]**

الاستبداد هو الحكم الذي يقوم على التفرّد بالسلطة المطلقة و لا يقبل المشاركة في القرار أو مناقشته و لا يرتكز على قانون. (ك. آ ص187) يعرّف الكواكبي الاستبداد بقوله : " الاستبداد هو صفة الحكومة المطلقة العنان التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب و لا عقاب محققين ".

و الاستبداد أيضا " هو ممارسة للسلطة لا تستند لأي حق، وهو يقوم على استخدام امرئ للسلطة من أجل مصلحته الخاصّة لا من أجل خير المحكومين" بحسب جون لوك

فما هي مقومات هذا الشكل من السلطة و ما هي تبعاته على الفرد ؟

درس الدولة السيادة و المواطنة مع صفاقس

ب- **الاستبداد بما هو أسلوب في الحكم يقوم على :**

ـ التفرّد بالسلطة المطلقة (غياب المشاركة في القرار) + غياب المحاسبة و المراقبة.

ـ عدم الاستناد إلى حقّ قانوني بل (سلطة المزاج والأهواء و الاعتباطية والمصلحة الخاصّة) **"الاستبداد هو التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى " (عبد الرحمان الكواكبي)**

ـ **العنف** : بما هو الوسيلة الأهم لفرض الطاعة و الخضوع و هو ما يحيل على الأنظمة الديكتاتورية التي تقوم أساسا على القوة و العنف **و هو ما ينعكس على وضعية الإنسان و منزلته في هذه الأنظمة الاستبدادية**

ت- فما **منزلة الإنسان في السلطة الاستبدادية: (التبعات)**

ـ اعتبار الإنسان عبدا أو أداة. **"العبد هو من يضطّر إلى الخضوع للأوامر التي تحقق مصلحة سيّده"** (سبينوزا) العبد بخلاف الحرّ هو من يوجد من أجل غيره ولا يكون غاية ذاته. (أرسطو)

ـ الإنسان مجرد رعيّ أو فرد من قطيع و يعد كل الشعب رعية يمتلكها صاحب السيادة و يتصرف فيها كما يشاء.

- غياب الاستقلالية و سيادة الذات.
- اغتراب الإنساني غياب المواطنة لانعدام شروط إمكانها في شكل السلطة الاستبدادية.

يمكن توظيف **موقف هوبز :**

انظر نص " الحق الطبيعي " ص 119ك . آ + ص 334 من ك . ع

تمثّل فكرة السيادة عند هوبز القلب النابض لكل دولة. فالمجتمع المدني جسم يكون العاهل / صاحب السيادة روحه. منه يتلقّي الحياة و الحركة. و لقد بيّن هوبز أن فكرة السيادة تقوم على العقل أو هي بناء عقلي. فالدولة عند هوبز نتاج الإنسان الحاسب و المشيّد و ليست تجسيدا للإرادة الإلهية.

هذه الدولة بما هي نتاج إنساني تتوقف على طبيعة الإنسان. فالسياسة لا تُفهم إلا إذا رُدّت إلى الأنثروبولوجيا. ففي الطبيعة البشرية نزاع و صراع بين " الحق الطبيعي " و " القانون الطبيعي "، فيكون الإنسان مشدودا بين الحرب و السلم. هذا التوتر بين العقل و الرغبة هو الذي سيحدد مآل المجموعة البشرية. فإما أن تتبع تعيينات الحق الذي سيؤدي بهم إلى الموت، و إما أن تنقاد بالعقل و تعويض حالة الطبيعة بالحالة المدنية.

= إنّ المؤسسة السياسية منغرسة في الطبيعة الإنسانية و هي أيضا نتاج لحساب العقل. فالحساب الغائي للمصالح هو حجر الزاوية في تكوّن الدولة. فالدولة هي مجموع حقوق الأفراد الطبيعية التي تمّ التخلّي/ التنازل عنها لأجل الحفاظ على الأمن و السلام : **هكذا تنشأ السيادة.** فإذا كان النفوذ يقاس بالقوة فإنّ السلطة تتجلى عبر السيادة المدنية. و يكون العقد هو أساس شرعية السلطة السياسية.

درس الدولة السيادة و المواطنة تحليل الخطاب فوكو

لكن هوبز في منحه العاهل خصوصية صياغة القوانين و تشريعها دون أن يكون خاضعا لها (فلا يُعقل أن يكون صاحب السيادة مقيّدا بقوانين وضعها هو بنفسه) إنما هو يجعل صاحب السيادة فوق القانون و هو ما قد يحوّله إلى حاكم مطلق و مستبد و هو ما قد ينتهي إلى تعارض و تناقض مع حق المواطنة. فالحاكم المطلق يطلب طاعة مطلقة. و **" السلطة المطلقة مَفسدة مطلقة."**

ربط / تخلص :

إذا كان شكل السلطة الاستبدادي لا يحقّق سيادة الإنسان على ذاته و لا يعامله كمواطن، فضمن أي تصوّر للسلطة يمكن أن يتحقّق التوافق بين السيادة و المواطنة ؟ و هل بإمكان مؤسّسة الدولة ضمان هذا الحق / حق المواطنة ؟

2 ـ في التوافق بين السيادة و المواطنة: الدولة الديمقراطية.

السند / نص : المواطنة والسيادة [روسو. ص 169 ك. آ]

الإشكالية:

من أين تستمد السيادة دلالتها وقيمتها ؟ هل من موقع الحكام في الدولة أم من فاعلية الوجود السياسي للشعب ؟

الديمقراطية قوّة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية:

- **تجعل الحرّية قاسما مشتركا لكافة المواطنين.**
- **ترفع الخوف من السّيادة و تضمن هيبة الدولة.**
- **تجعل الإنسان مواطنا و المواطن إنسانا.**
- **تحقق التوازن بين الحكومة و المعارضة.**
- **تفسح المجال للنقاش العقلي و الحوار و الإقناع.**
- **تفتح آفاق الإبداع و التعدّدية و الاختلاف.**
- **تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.**
- **تجعل من الشعب في نفس الوقت حاكما و محكوما.**

أ- فما هي الأسس التي انبنت عليها الأنظمة الديمقراطية:

التعاقد الاجتماعي : نظرية العقد الاجتماعي

التعـاقد :يقول روسو معرفا دلالة العقد الاجتماعي**"أن يتنازل كلّ شريك للمجموعة بأسرها عن كلّ ما له من حقوق و يمنح لها نفسه بالكليّة".** و يقول أيضا **"لقد وُلِدتُ في دولة حرة و أنا عضو بالسيادة، و مهما يكن تأثير صوتي ضئيلا في الشؤون العمومية، فإنّ حق التصويت كاف بمفرده ليحملني على واجب الاطلاع عليها." (في العقد الاجتماعي)** ماذا يعني هذا ؟

= الأساس التعاقدي للدولة : **اصطناعي، إنساني، مدني / الدولة اصطناع بشري و هو بذلك يتجاوز :** الأساس الطبيعي / الأساس اللاهوتي / الأساس الأبوي / الأساس الكاريزمي

درس الدولة السيادة و المواطنة معهد الخليج - صفاقس

ب- ما هي غايات النظم الديمقراطية :

تحقيق الخير المشترك، الحرية، السلام : " الغاية التي أنشئت من أجلها الدولة هي الخير المشترك " (روسو.)

ضمان الحرية : " اخترع الناس الدولة لكي لا يطيعوا الناس" (ج. بيردو.)

يقول سبينوزا في هذا الإطار إن غاية الدولة في الواقع هي الحرية **" إن غاية الديمقراطية و مبدأها هو تخليص الناس من سيطرة الشهوة العمياء و الإبقاء عليهم بقدر الإمكان في حدود العقل بحيث يعيشون في وئام و سلام"**

كل ذلك من شأنه أن يغير منزلة الإنسان و قيمته و ينقله من وضعية الرعيّ إلى وضعية المواطن

ت- فما هي منزلة الإنسان في الديمقراطية:

الأنسان = المواطن.

يقول سبينوزا : " العبد هو من يضطرّ إلى الخضوع للأوامر التي تحقّق مصلحة سيّده، والابن هو من ينفّذ بناء على أوامر والديه، أفعالا تحقّق مصلحته الخاصّة و أمّا المواطن فهو من ينفّذ بناء على أوامر الحاكم أفعالا تحقّق المصلحة العامة، و بالتالي مصلحته الشخصيّة"

العبد: هو ذاك الذي يكون نفع فعله من أمره به [السيّد] لا خير فيه لنفسه.
الطفل: هو ذاك الذي يكون نفع فعله مصلحته الخاصّة [الابن] حيث يكون من أمره [الوالد] بالفعل وصيّا و مسؤولا على مصلحته.
الرعيّ: هو ذاك الذي عليه أن يمتثل لقوانين المدينة و لمؤسّساتها.
المواطن: هو ذاك الذي يتمتّع بكامل مزايا المدينة وفقا للحقّ المدني.

المواطَنة هي وضعٌ قانونيٌّ للإنسان ضمن فضاء عمومي، ناتج عن إرادة واختيار. المواطنة انتماء. المواطنة وضع قانوني و سياسي يتمتع به الأفراد الذين ينتمون لوطن معين أو دولة بعينها، فالمواطنة تعبر عن انتماء الأفراد للمجتمع أو وطن بما يتضمنه ذلك من حقوق للأفراد و واجبات و مسؤوليات عليهم تجاه المجتمع و الدولة.

المواطن : شريك، عضو، **" جزء لا يتجزأ من الإرادة العامة"** (روسو) له حقوق و عليه واجبات : حقّ الانتخاب، حقّ المراقبة و المحاسبة و المشاركة في الحياة السياسية و مقاومة العنف اللاّشرعي ... و واجب الامتثال للقانون ...

انظر نص : المواطن والسيادة ص 169- ك. آ + ص 334من ك . ع

الإشكالية:

من أين تستمد السيادة دلالتها وقيمتها ؟ هل من موقع الحكام في الدولة أم من فاعلية الوجود السياسي للشعب

يقوم التصوّر السياسي عند روسو على فكرة العقد، أو الميثاق الذي يمثل ركيزة البناء الثقافي/ الاجتماعي / السياسي. إن ضرورة العقد تفرضها حالة

درس الدولة السيادة والمواطنة شهد الخديجة - صفاقس

الاجتماع البشري و ما ينتج عنها من شرّ و أسباب للصراع عديدة لعل أهمها الصراع حول الملكية الخاصة. فالعقد إذن يؤكد الضرورة الملحة للسلطة السياسية، أي للدولة. لأن التعاقد هو الشكل المميز للاجتماع البشري بعد خروج الفرد عن طبيعته الخيرة و انخراطه في إطار ثقافي اجتماعي أفرز الوجه الآخر للإنسان : **الشر.**

وجود السلطة هو تعبير عن تلك الضرورة التي تبلورت بعد خروج الإنسان من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، و التي اقتضت وجود الخير و الشر جنبا إلى جنب.
= السلطة هي الهيكل المنظم الذي سيفصل بين الخير و الشر و يضمن الحق و الحرّية. هذا ما نلاحظه من خلال النظر في جوهر العقد الذي يقوم على **التنازل المطلق و الكلي عن الحرية و الحقوق الطبيعية، ليس لفائدة شخص واحد و إنما للكل / للجميع. إذ هذا التنازل هو لصالح الإرادة العامة بما هي تعبير عن إرادة الكل أو الأغلبية.**
بهذا الشكل يحدد روسو خصوصية الدولة بما هي تعبير عن الإرادة العامة و هذا ما يتجلى من خلال قوله " **إن من يَهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأحد " بمعنى تأكيد سيادة الشعب. التنازل لفائدة " الإرادة العامة "**

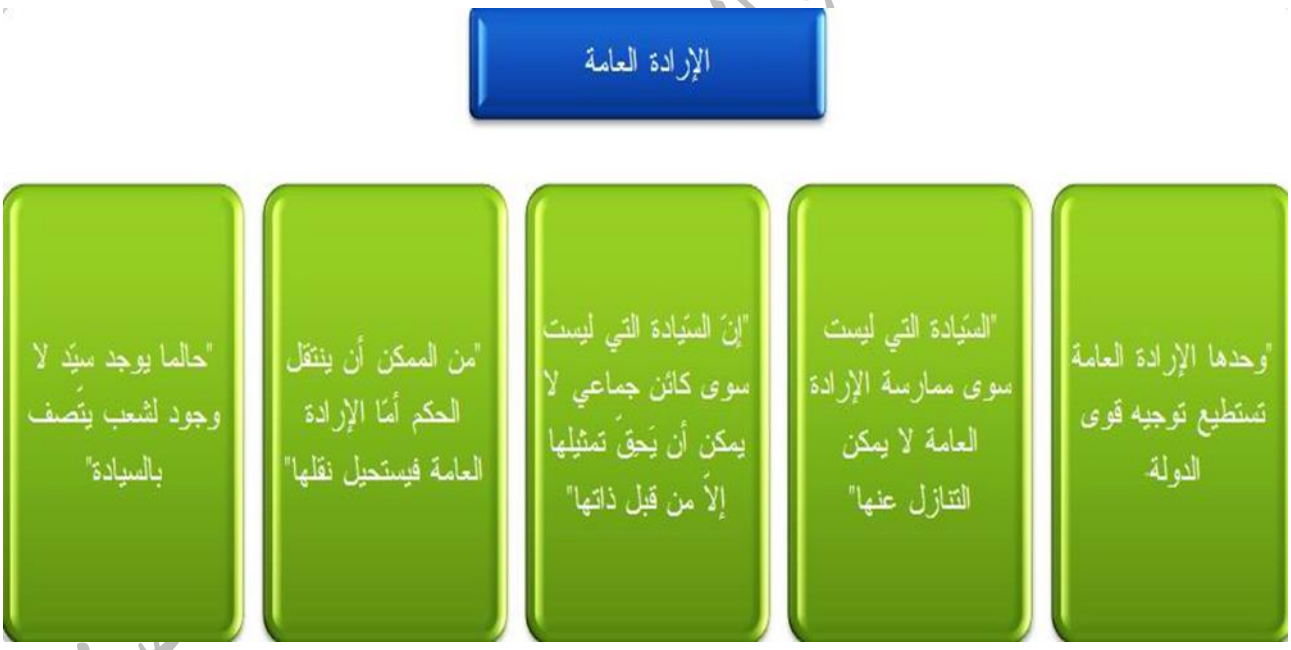

إن تصوّر **روسو** هو محاولة للتوفيق و تجاوز التناقض بين الحرّية الفردية و فكرة طاعة الدولة. فالحرية الطبيعية لا تنازل عنها، إنها ماهية الإنسان. إن غاية الدولة هي ضمان هذه الحرية وتحقيق سعادة الإنسان. **فليست الدولة غاية في حدّ ذاتها، هي وسيلة، إذ لا بدّ من وجود سلطة لأجل حماية حرية كل فرد من تعدّ الآخر.**
يدعو روسو إلى قيام دولة ديمقراطية = حكم الشعب نفسه بنفسه و لنفسه. أو ما يعرف بالتمثيل الشعبي، أي النظام النيابي / التمثيلي، حيث يقوم الشعب باختيار ممثّليه بكل حرّية. بهذا المعنى يمثّل النظام الديمقراطي ترسيخا

للحرّيات (حرّية التعبير، حرّية الصّحافة تكوين الأحزاب و المنظّمات، حرّية المعتقد، حرّية الملكية، ...) هذا النظام هو الضامن للحقوق السياسية للأفراد. إنّه تأكيد لحرّية الفرد، و اعتباره أساس الممارسة السياسية و غايتها. ذلك أنّ الفرد هو أساس كل القرارات التي يقع اتخاذها، من جهة أنّ السلطة المشرّعة للقوانين إنّما هي الإرادة العامة التي تمثّل الكلّ و هي صوت الكلّ، و ليس الفرد سوى جزء من هذا الكلّ الذي يقوم بسنّ القانون.
فالتمثيل النيابي هو الشكل الضروري لتقويض كل القرارات المسقطة و المفروضة على الشعب . و هو تأكيد لمبدأ المساواة أمام القانون، فلا سلطة تعلو على سلطة القانون. بمعنى التزام جميع أفراد المجتمع و شرائحه ببنود العقد المبرم بين الأفراد و الحاكم، و أنّ كل إخلال ببنود العقد تجعل الفرد في حلّ من كل التزام.

في هذا الإطار يأخذ التعارض بين التصوّر الروسوي و تصوّر هوبز قيمة قصوى، من جهة أنّه تعارض بين نظام ديمقراطي يرفع شعار الحرّية و يقوم على سلطة الشعب و تأكيد سيادته، و بين نظام مطلق / كلياني يقوم على حقّ الأقوى. هذا التنين، صاحب السيادة المطلقة، الذي تجمّعت لديه كل السلطات و له حرّية مطلقة في التصّرف و التشريع، و هو يفرض الخضوع و الطاعة على جميع أفراد المجتمع وفق ما ينصّ عليه العقد الاجتماعي. إنّه تعارض بين أن يهب الفرد نفسه لشخص الحاكم الواحد، و بين أن يهب الفرد نفسه للجميع، أي للقوانين التي سنّها بنفسه.
في مقابل ذلك يرسّخ النظام الديمقراطي حقّ المواطنة الذي يكرّس منظومة الحقّ / الواجب، و يُخضع علاقة الفرد بالسلطة الحاكمة إلى القانون. و بذلك يتحرّر الإنسان من كل وصاية تهدف إلى استعباده و سلبه حرّيته. فتأكيد سلطة القانون إنّما هو الضامن الوحيد للحرّية.

درس الدولة السيادة والمواطنة معهد الخليج - صفاقس

مفهوم الدولة عند سبينوزا: [انظر نص " الحق و القانون ص 299 من ك . ع]

أن يكون الفرد عاقلا حكيما أو جاهلا يلهث وراء الشهوات، فهذا مما تقدره الطبيعة، طالما اعتبرنا البشر أحياء خاضعين لسيطرة الطبيعة وحدها. يفهم سبينوزا " الحق الطبيعي " بأنه :

- ❖ قوانين الشهوة الفطرية، الرغبة في الوجود.
- ❖ قوانين العقل، القوة الأخلاقية و الفضيلة.

لذا يؤكد سبينوزا أهمية العقد / الميثاق المؤسس للسلطة المدنية التي تتجلى في المجتمع المدني. حيث يعتبر أن الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، ليس قطيعة كما هو الشأن عند هوبز، و إنما هو اكتمال هدفه تحقيق الأمان. فالعقد هو تعبير عن إرادة البشر أن لا يحتكموا إلا بالعقل، بدل اتّباع الأفكار المسبقة التي تؤدي بهم إلى العبودية. تشكل الدولة عند سبينوزا حلقة من حلقات الكل الكوني (نظرية وحدة الوجود) لذلك فإن البشر، في المجتمع المدني، من خلال العقد الذي أسسوه، خاضعين لنظام الطبيعة = السلطة السياسية ضرورة حيوية.

تتجلى ضرورة الوجود السياسي عند سبينوزا في ضرورة القوانين والغاية من تشريعها. فغاية القوانين هي تعويض قصور العقلانية لدى البشر، و هي تقدم في شكل أوامر لأن الطاعة التي تطلبها هذه القوانين لا تتحقق بشكل فعلي. لذا يجب أن تكون مصحوبة بالوعود و التهديدات، فهي بذلك قوة إكراه و إلزام. تكبح أهواء الناس و هدفه هو حفظ السلام. لكن سبينوزا يؤكد أن النظر إلى القانون من وجهة نظر العقل، يفقده صبغته القسرية، لأن العقل يعي جيدا جدوى و الهدف من سنّ القوانين المدنية و ضرورتها لبقاء الدولة.

غاية الدولة:

ليست غاية الدولة السيطرة و لا إخضاع الرغبة بالقوة و العنف وبممارسة الهيمنة و التسلط. لا يجب أن تقوم الدولة بترهيب الأفراد. لذلك يرفض سبينوزا موقف هوبز، أي يرفض التصورات الاستبدادية و الحكم المطلق. في مقابل ذلك، يحدد غاية الدولة في تحرير الفرد من حالة الطبيعة التي هي حالة خوف تخضع للأهواء و الرغبات. إن غاية الدولة هي تحقيق الأمن و السلام، من جهة، و ضمان حق الإنسان الطبيعي في الوجود.

يؤكد سبينوزا أن غاية الدولة الأساسية هي الحرية. حرية التعبير و ذلك بالاحتكام إلى تعاليم العقل و رفض الخضوع للأهواء و العنف و الانفعالات التي تمثل شكلا مميزا للعبودية. إن غاية الدولة مدنية و أخلاقية. مدنية لأنها تسعى إلى تشريع القوانين القائمة على العقل. و أخلاقية لأن غاية هذه القوانين هي ضمان حرية الأفراد.

دروس الدولة السياسة والمواطنة لتلاميذ الخليج ضد فاس

الحرية = العقل = القانون = النظام = السلام # عبودية = أهواء = فوضى = عنف.

لكن استعمال العقل لدى سبينوزا، على المستوى السياسي، ليس له إلا استعمال نظري. فمهمته لا تتجاوز الإرشاد، التوجيه و مجرّد القول. أما في ما يتعلق بالممارسات الاجتماعية و السياسية، فإن الفرد مطالب بالتخلي عن حقّه في التصرّف الشخصي و لا يجب أن تكون تصرّفاته متعارضة مع قرارات صاحب السيادة. العقد الاجتماعي ليس عقد تحويل للحقوق و خضوع مطلق للسلطة السياسية، بل يقوم على احترام القوانين المدنية و صاحب السيادة. فقوانين الدولة القائمة على العقل يجب أن تحفظ إضافة إلى الحرية و الأمن والسلم : طاعة الإنسان للحكومة التي ترعى مصالحه تعبّر عن الحرية، لأن الطاعة ليست طاعة لشخص، بل طاعة القوانين التي يشرّعها العقل.

هوبس	سبينوزا	لوك	روسو
سيادة القوّة ***لتجاوز حالة الطبيعة أو حالة الحرب و الموت العنيف.** ***غاية السّيادة المطلقة حفظ الحياة و ضمان الأمن.** *** ضرورة التنازل عن كلّ الحقوق الطبيعية لصاحب السّيادة.** ***نظام استبدادي أو كلياني.** ***سلطة التنّين رمز القوّة المطلقة.** **État-Leviathan**	**سيادة القانون** ***في حالة الطبيعة يهيمن قانون الغاب.** ***في المجتمع المدني تنظّم الحياة وفق مقتضيات العقل.** ***العقد تأمين للحقّ.** ***نظام ديمقراطي [الحرّية]** ***سلطة العقل** **Etat de liberté**	**سيادة الوفاق** ***غياب السلطة المشتركة.** ***لا تنازل و إنّما تفويض.** ***تأمين الخير و الملكية الخاصّة.** ***نظام ليبيرالي** ***سلطة الخير و المنفعة.** **Trust**	**سيادة الحقّ** ***الخوف من فقدان الحرّية.** ***تأمين الحقوق المدنية.** ***القانون ضامن للحرّية.** ***نظام ديمقراطي [الحقّ]** ***سلطة الإرادة العامة** **Etat de droit**

درس الدولة: السيادة والمواطنة معهد الخليج - صفاقس

3. في قيمة النظام الديمقراطي و حدوده

تمهيد :

إذا كان العنف هو ماهية الدولة، و هو ما يقيم تعارضا بين سيادة الدولة و حق المواطنة، فهل يقتضي الأمر تخليا عن الدولة لضمان حق المواطنة ؟ هل يمكن أن نتبنى فوضوية باكونين الذي يطالب بنسف الدولة و إلغائها ؟ (أنظر نافذة دعائم للتفكير ص 330 من كتاب العلوم)

يمكن العودة إلى ماكس فيبر [نص " الدولة و العنف " السطر 21 ص 133من ك . آ] :

" إننا نفهم بكلمة سياسة مجمل الجهود المبذولة بهدف المشاركة بالسلطة أو التأثير في توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف المجموعات داخل الدولة نفسها "

= إذا سلّمنا بأن السلطة هي ممارسة و أن الدولة هي شكل من أشكال ممارسة السلطة، فلعلّ الحل يكمن في النظر في أسلوب ممارستها للسلطة، أسلوب عملها و طريقة توزيع السلطة داخل الدولة للحد من الاستئثار بالسلطة و احتكارها.

فإذا سلّمنا أيضا أن التعارض بين السيادة و المواطنة هو في جوهره قائم على احتكار فئة قليلة للسلطة ، فإنه من الضروري النظر في سبل اقتسام السلطة و مراقبتها للحيلولة دون انتهاكها لحق المواطن.هذا الأمر لا يتحقق إلا ضمن نظام حكم ديمقراطي يقوم على جملة من المبادئ أهمها :

مبدأ تداول السلطة بطريقة سلمية // مبدأ حكم الأغلبية // مبدأ الفصل بين السلطات و توزيع الصلاحيات // مبدأ التمثيل و الانتخاب // التعددية الحزبية و مبدأ المعارضة السياسية // إقرار سيادة القانون // لا مركزية السلطة //إقرار حقوق الأقليات و احترامها و ضمانها

إحالة على نص : **الدولة و الشرعية ص 297 من ك.ع**

يقول **تودوروف** في هذا الإطار **" ليس أصل السلطة و لا غايتها ما يمنحها الشرعية، لكنّها الكيفية التي تُمارَس بها، أي بفرض حدود عليها و ذلك بتقاسمها مع الآخرين. "**. فما يجب أن يشغل الفكر السياسي هو كيفية تنظيم السلطة و مراقبة ممارستها، خاصة إذا اعتبرنا أن العنف هو عنصر جوهري في تركيبتها. لذلك يعود تودوروف إلى **منتسكيو** الذي أقر في كتابه " روح القوانين " مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ منظِّم للحياة السياسية و ضامن لحدود سيادة الدولة. بمعنى أنه يجب وضع حدود واضحة و مضبوطة للسلطة و إلا فقدت شرعيتها، **" فكل سلطة لا حدود لها، لا يمكن أن تكون شرعية "**. و في هذا الإطار لعل النظام الديمقراطي يمثل أكثر الأنظمة السياسية التي تقوم على اقتسام السلطة و عدم احتكارها بمعنى أنه توجد حدود يمكن ضبطها للسيادة. لذا اعتبرها " توكفيل : " أقل الأنظمة السياسية سوءا ". ينتهي تودوروف إلى رسم حدود للدولة داخليا و خارجيا :

داخليا : استقلالية السلطات و التعددية الحزبية و تعدد مصادر المعلومات و الإقرار بحقوق الأقليات.

خارجيا : تحديد السلطة يقوم على احترام سيادة الدول الأخرى و احترام الاتفاقيات و المعاهدات بين الدول.

- ✓ إن السيادة في نظام الحكم الديمقراطي محايثة ومتعالية في ذات الوقت:
  محايثة من جهة أنها سيادة ناشئة عن إرادة كل فرد في المجتمع
- ✓ و متعالية من جهة أن هذه السيادة لا يمتلكها أحد.

4. حدود التوافق بين السيادة و المواطَنة.

ربط / تخلّص

هكذا يبدو التصوّر الديمقراطي الذي نحت معالمه روسو، النظام الأمثل و الأنجع الذي يوفّر أكبر قدر من الضمانات لصيانة حقوق الأفراد و حرّياتهم و خاصة حق المِلكية. بل قد اعتبر تصوّر روسو من أهمّ النظريات التي ساهمت في قيام الثورة الفرنسية التي رفعت شعار الحرّية و المواطنة و حق الملكية للجميع بعد أن كانت حكرا على طبقة النبلاء. بل إن روسو يعتبر أنه قد وجد حلا لمعادلة الحرّية / الطاعة، و رفع كل تناقض ممكن بين القانون و الحرّية و أرسى دعائم السلطة الحديثة.

لكنّ هذه المقاربة الروسوية لا تسلَم من هِنات تشقّ ما بدا متماسكا لا يتخلّله الخلف و حتّى الزيف.

فما هي مظاهر الضعف التي تتخلّل التصوّر الروسوي و النظام الديمقراطي عامة ؟

تجدر الإشارة إلى أن روسو نفسه قد وقع في تناقض حيث أكّد: **" إنّ السيادة لا يمكن أن يمثّلها أحد (...) و الإرادة العامة لا يمكن أن تمثّلها الإنابة "**. و هذا يعني أنّ مسألة هبة الفرد نفسه لأحد أمر مستحيل. فممثلو الشعب ليس بمقدورهم تمثيل الشعب. و هو ما يشرّع لطرح السؤال التالي :

أي معنى يكتسبه مفهوم التمثيل ؟

إنّ مفهوم التمثيل الذي يسعى روسو إلى ترسيخه عبر التأكيد على أهمية النظام الديمقراطي، إنّما هو تكريس لاغتراب و استلاب الفرد، و قد تخلى، و عهد إلى غيره أمر السلطة و تشريع القوانين.

إنه يفقد القدرة الفعلية على ممارسة حرّيته و ممارسة السلطة بصورة فعلية. لقد تخلّى عن الحرّية الحقيقية لفائدة حرّية وهمية. بل إنّ روسو نفسه، قد اعتبر أنّ النظام الديمقراطي لا يتحقق إلا ضمن شعب من الملائكة.

من جهة أخرى، إذا كان كل خطاب هو اختزال لأنظمة السيطرة، أي السلطة، بحسب تعبير مشال فوكو، التي نحاول الاستيلاء عليها، فإنّ خطاب روسو لا يَسلَم من هذه الأبعاد. فهو يمثّل خطابا تبريريا بالأساس. في هذا الإطار يأتي موقف التصور التاريخي الماركسي الرافض للنظام الديمقراطي الذي يبشّر به **روسو** معتبرا أنه استجابة لطموحات الطبقة البورجوازية الصاعدة. لذلك فإن الإرادة العامة ليست إرادة كل الناس في الدولة بل هي إرادة الطبقة المهيمنة اقتصاديا. يقول **لينين : " الدولة آلة لحماية سيادة طبقة على أخرى "**. لذلك تقرّ الماركسية أن النظام الديمقراطي هو مجرد شعارات تضليلية، مزيفة هدفها طمس الصراعات

درس الدولة السيادة و المواطنة معهد الحليج صفاقس

الطبقية، و عدم الانسجام بين المواطن والدولة. فما من أحد يهب نفسه للجميع، حتّى روسو نفسه، بل هو يهب نفسه لطبقته أو لحزبه.
لقد قام روسو باجتثاث الإنسان من واقعه المادّي / الاجتماعي / الاقتصادي و التاريخي، أي عزله عن محيطه الذي تحكمه عوامل مادية و سياسية محدّدة. لذلك تبدو مقاربة **روسو** بحث في مشروعية الدولة، و ليست استجلاء للدولة كتجربة تاريخية، أو كواقعة يتم دراستها. و هو أمر كان **روسو** أوّل من اعترف به حين أقرّ في الفصل الرابع المعنون " في الديمقراطية " من الكتاب الثالث من مؤلفه " في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحق السياسي " : **" أنّ الديمقراطية الحقيقية لم تُوجَد و لن تُوجد أبدا** ". كما يؤكد في آخر هذا الفصل : **" لو كان هناك شعب من الآلهة لَحَكم نفسه بنفسه بطريقة ديمقراطية."** هذا يعني أنّ روسو يتناول الدولة كمجال للحق و الواجب، هو يبحث عن نموذج لما يجب أن يكون عليه النظام السياسي من وجهة نظر أخلاقية، و لا يهتم بالدولة كواقعة تاريخية تكرّس هيمنة طبقة على بقية أفراد الشعب.

هذا الموقف كان موضع نقد أيضا من قِبل BENJAMIN CONSTANT الذي رفض هذا الربط بين الإرادة العامة و الواجب الخلقي باعتباره يتغافل عن ماهية الإرادة العامة، التي يمنحها روسو دلالة أخلاقية في حين أنها سلطة، و**كل سلطة هي تقوم بالأساس على السيطرة و الهيمنة و بسط النفوذ**. فقد بين، BENJAMIN CONSTANT ، منذ القرن 19 في كتابه" مبادئ السياسة "، وَهمَ الاعتقاد في زوال السلطة بتجسيم الإرادة العامة في صيغتها الروسوية ذلك أن **" الفعل الذي يُنجَز باسم الجميع هو بالضرورة، طوعا أو كرها، تحت تصرف شخص واحد أو مجموعة أشخاص، و ليس صحيحا أننا حين نهب أنفسنا للجميع، لا نهب أنفسنا لأحد. بل بالعكس من ذلك، نحن نهب أنفسنا للذين يمارسون السلطة باسم الجميع "**. فوجه التوهّم في النظريات التعاقدية يتمثل في افتراضها السلطة مِلكية لشخص أو لبعض أشخاص. لذلك وجّهت هذه النظريات كل غضبها ضدّ من يمتلكون السلطة، لا ضدّ السلطة ذاتها.

في هذا الإطار ينقد " جوليان فرو يند " المواقف التي تفصل بين السياسة والعنف والقوة. لأن هذا الفصل إنما يقوم على سوء تقدير للأركان الأساسية التي تقوم عليها السلطة السياسية وهي العنف، المكر والدهاء. فالسياسة لا تحكمها مجرد اعتبارات أخلاقية كما توهم ذلك روسو. هذا الأمر كان أكده أيضا صاحب كتاب " الأمير". فقد بيّن ماكيافيالي MACHIEVEL أن الأمير لكي يحافظ على مُلكه يجب أن يتسلّح بالقوة والحيلة. (الأسد و الثعلب)
محصّلة القول لا يمكن أن نتجاهل / أو ننسى أن النظام الديمقراطي من جهة ما هو حكم الشعب لنفسه بنفسه، و هو أيضا يتميّز بسلطة القانون و بشرعية الحاكم الذي هو مدعو من جهة القانون و الحق إلى احترام حقوق الإنسان، احترام الفرد باعتباره يمثّل حدودا فعلية لممارسة سلطة الدولة.
لذلك فإنّ النظام الديمقراطي يمثّل في راهنيتنا، من جهة الحق، أفضل نظام ممكن بمعنى النظام الذي تطمح إليه كل الشعوب التي تتوق إلى الحرية. لكن

يجب أن نضيف أنه من جهة الواقع أو الوقائع تمثل الديمقراطية أقل الأنظمة السياسية سوءا و هو الموقف الذي دافع عنه " **توكفيل** "(أنظر نص ص 123)

III . مقتضيات السيادة الوطنية و مطلب المواطنة العالمية :

حقوق المواطن أم حقوق الإنسان ؟

*** في حق المقاومة :**

صياغة المشكل :

هل تمثل الديمقراطية قوة إبداعية قادرة على نحر التنّين الكلياني كما يزعُم " لوفور " ؟ و هل تكفي أن تكون أساسا لسيادة الشعب ؟ أي هل تؤسس لسيادة فعلية و حقيقية أم لسيادة كاذبة و وهمية ؟

تجعل التشريعات الفلسفية من المجتمع المدني فضاء يسوده القانون على أساس جدلية الحق و الواجب، بحيث يكون الفرد في هذا المجتمع مواطنا له من الحقوق بقدر ما عليه من الواجبات التي تؤمنها له أو تفرضها عليه الدولة العقلانية بعد أن نجحت في تحييد الأهواء و الميولات اللاعقلانية . و لمّا كانت الدساتير هي المرجع الذي يبيّن نظام الحق و يحدد دور السلطات و تقرر ما للأفراد من حريات و حقوق و واجبات، فإنّ أي فعل يتجاوز حدود النصوص التشريعية يُعدّ خرقا يستوجب العقاب و الردع. و بما أنه " **لا يمكن فعليا أن يتضمّن الدستور أي بند يسمح لسلطة أن تُقاوِم القائد الأعلى للدولة في صورة خرقه للقوانين التشريعية** " بتعبير كانط، فإنه لا توجَد مقاومة للشعب ضد الحاكم تكتسب صفة الشرعية. بل إنّ أبسط محاولة من هذا القبيل تُعدّ خيانة عظمى تستحق عقوبة الإعدام. فالمقاومة بهذا المعنى ليست أكثر من اختراق للحصانة و نيل من أمن الدولة و سيادتها ممثلة في شخص الحاكم.

لكن هل تستحق المواطنة كل هذه التضحية ؟ هل أن قدر المواطنين أن يبقوا ضحايا للحاكم و نزوعه إلى ابتزاز السيادة بتعبير ريكور **؟**

إننا في الواقع نكون أمام صورة للمواطنة المُفرغة من كل مضمون و صورة للسيادة الخالية من كل أصالة أو تأصيل سياسي. لأنّ خرق القوانين التشريعية من قبل الحاكم يُعدّ نيلا من السيادة قبل أن يكون تعدّيا على المواطنة، نيل من سيادة الشعب الذي خوّل له تلك الصلاحيات السياسية. و على هذا الأساس أكد جون لوك وجوب مقاومة كل من يتجاوز سلطة القانون أو يتصرّف دون تفويض شرعي، أكد حق الأفراد الثورة على الحاكم إذا لم يلتزم ببنود العقد و حوّل السلطة التي منحها إياه الشعب إلى قوة قهر و تسلّط تُرهِب الشعب و تسلِبُه حقوقه و حرّيته. بل إن **" حق المعارضة يبقى مقدسا مهما كان غير معقول لأن الرعية من دونه تصبح أشبه بقطيع من الحيوانات ال ي لا يُلتفت إلى ندائه "** في نظر ديدرو.

إحالة على نص : في الديمقراطية (آلان ص 145)

يستبعد آلان تعريف الديمقراطية بالمساواة أو بالاقتراع لأنّ غياب حرية التفكير في نظام استبدادي هو ضرب من المساواة. كما أنّ انتخاب طاغية بالاقتراع العام لا يجعله أقل طغيانا. فجوهر الديمقراطية يكمن في ممارسة الشعب لسيادته من

خلال رقابة تسيير الأمور بناء على المصلحة العامة و خلع الحكام إذا اقتضى الأمر حتى و إن أدّى ذلك إلى الثورة و إقامة المتاريس. يبدو إذن أنّ السيادة لا تُلغي الصراع بل تتحوّل إلى موضوع له و من ثمّ ينشأ السؤال إذا كانت مقاومة الاستبداد حقا أم عصيانا مدنيا ؟ و هو أمر يدفعنا إلى إعادة التفكير في الديمقراطية و إعادة فهمها

إحالة على نص : في الديمقراطية المركبة (ادغار موران ص 176)

4- نحو نموذج جديد للمواطنة: المواطنة الكونية.

أ- في الحاجة إلى نموذج جديد للمواطنة :

" يلزمنا نموذج جديد للمواطنة العالمية يمكنه أن يحطّم الرابطة بين الانتماء و الإقليمية. على الأفراد أن يكونوا قادرين على ممارسة حقوقهم من جهة كونهم كائنات إنسانية لا من جهة كونهم كائنات قومية. و قد يكون هذا النموذج متعدّد الثقافات بالمعنى الذي يعترف فيه بالتنوّع العرقي و الهوّيات المتعدّدة".
(ستيفان كاستلاس . ك.ع، ص 317)

. الاعتراف بتنـوّع الإنسانية :

المواطنة الكونية : تعني المساواة في الحقوق الاجتماعية و السياسية بين كافة البشر دون أن يُحمل ذلك على معنى فرض التماثل بينهم.

الدستور الكوني : " إقامة علاقات سلمية بين البشر تأخذ طابع القوانين العامة للجنس البشري" (كانط) دون أن يعني ذلك فرض نموذج واحد في الحكم و لا إلغاء الدولة الوطنية.

⟸ **كونية لا تنفي الخصوصية و التنوّع بل تفترضهما.**

ب- الأساس الإيتيقي للمواطنة الكونية.

*** الإنسان غاية لا وسيلة :** **" اعمل دائما بحيث تعامل الإنسانية في شخصك و في أشخاص الآخرين كغاية لا كمجرد وسيلة " (كانط)** ⟸ **تجاوز الأخلاق الشّرطية**

*** إيتيقا التواصل : الحوار الكوني**

= مواجهة **" العقل الأداتي "** بـ **" العقل التواصلي"** : **" هو العقل الذي يحول طاقاته النقدية إلى قوى دفع للتواصل المحقّق للاتّفاق دونما إكراه أي قوّة الاتّفاق البينذاتي بما هو البديل الوحيد عن استعمال العنف في حال الصراع"** (هابرماس)

مقتضيات السيادة الوطنية و مطلب المواطنة العالمية :

يبدو أنّ سمة واقعنا الراهن هي ازمة الدولة الوطنية و سيادة مفقودة أو تكاد أن تكون وهمية أو هي تختزل في جملة من المهام المنية و التنظيمية. سيادة منقوصة أو نسبية.

إن تناول مسألة السيادة و المواطنة بالدرس يجب أن يأخذ بعين الاعتبار واقع التحولات العالمية الثقافية / الاقتصادية و السياسية و هو ما اجبرنا على إعادة النظر في مفهومي السيادة و المواطنة. و إذا كان مفهوم المواطنة شهد تمططا في اتجاه العالمية حيث صار الحيث يتعلق بالمواطن العالمي. فإن مفهوم سيادة

درس الدولة السيادة والمواطنة معهد الحلبة الصفاقسية

الدولة شهد تقلصا في اتجاه تراجع سيادة الدولة الوطنية التي لم تعد سيدة قرارها.

كيف ذلك ؟

إذا كانت السيادة تفيد استقلالية القرار فإنّ ذلك صار أمرا مشكوكا في صحّته أو ما يجب تنسيبه :

- ✓ **اقتصاديا :** خطر العولمة = في إطار حرية التجارة و قوانين منظمة التجارة العالمية و املاءات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الشركات الكبرى... أصبحت القرار الاقتصادي ليس بيد الدولة بل هي تشرف فقط على العملية الاقتصادية و لا تتدخل فيها
- ✓ **ثقافيا :** ما تمثله تقنيات الاتصال الحديثة و وسائل الإعلام من تأثير و توجيه للهويات و انتهاك للخصوصيات بحيث لم تعد الدولة الوطنية قادرة على حماية هويتها الثقافية من كل تأثير خارجي. اضافة إلى ما سبّبه انتشار ثقافة حقوق الإنسان و حق الاختلاف من ضعف للدولة خاصة أمام مطالبة الأقليات بحقها داخل الدولة.
- ✓ **سياسيا :** يمكن الإشارة إلى مفهوم الهيمنة و تسلّط الدول الكبرى و التدخل في شؤون الدول سواء بتفويض من مجلس الأمن أو من دون تفويض و سواء كان ذلك تحت مظلة البند السادس أو البند السابع من قوانين مجلس الأمن. لم تعد الدولة الوطنية حرة و مستقلة بصفة مطلقة. بات القانون الدولي فوق القانون الوطني و صار المواطن المحلي مواطنا عالميا.

فماذا نعني بالمواطنة العالمية ؟

- رفض التعصب القومي و الانغلاق الاثني و العرقي
- انفتاح على الإنسانية بوصفها أفق انتماء أرقى
- اعتبار كل البشر متساوين في الحقوق و الواجبات بصرف النظر عن خصوصياتهم.
- اعتبار كل إنسان مسؤولا عن الإنسانية كافة و مسؤولا امامها.

عندما سئل سقراط من أي عالم أنت ؟ أجاب " أنا مواطن من العالم " . يبدو أن هذا الفهم السقراطي القديم قد شهد تحولات عديدة لإحيائه من قبل الفلاسفة المحدثين و المعاصرين. فقد أكد كانط " أن الأرض وطن للجميع " مؤسسا بذلك كونية توحد البشرية حيث يدعو في مشروعه عن السلم الدائمة إلى حق كوني " يسمح للجنس البشري أن يقترب أكثر فأكثر من دستور سياسي كوني " ن هو نظام جمهوري يضمن الحرية و تتأسس عليه دساتير الدول لكي تتحقق كونية الحق و ينتفي الصراع بين الدول.

السند / نص : النظام السياسي للعالم – ج. ماريتان

إن الوقوف على معنى الديمقراطية وما يقتضيه تحقيقه موضوعيا وعمليا " في الوقت نفسه من التوافق والتعددية والصراعية" (س26-27) هو ما سيسمح للنظام

دروس الدولة والمواطنة معهد الخليج - صفاقس

السياسي للدولة أن يتخذ صيغة عالمية وينقلنا بالتالي، وكما يرى ج.ماريتان، من "**النظرية الحكومية البحتة**" التي ترى أن الحقيقة السياسية الأساسية هي الدولة و أن هذه الأخيرة هي صاحبة السيادة إلى " **النظرية السياسية البحتة** " التي تؤكد أن الدولة تشكل هيئة سياسية عليا ولكنها جزء من كل لها وظيفة تتمثل خدمة المصلحة العامة. و على أساس هذا التوضيح تتبين لنا طبيعة العلاقة المطلوب تحقيقها بين الهيئة الإدارية والشعب أو المواطنين في الدولة. فالرجال المسؤولون عن إدارة دواليب الحكم " **هم رأس الشعب ونوابه الذين يقومون بوظيفة وكيل له وهو الذي يختارهم في النظام الديمقراطي، فان وظيفة الحكم التي يمارسونها مستمدة من الكيان السياسي لا من الدولة. وبما أن وظيفتهم ليست مستمدة من الدولة فإنهم جزء من الكيان السياسي وبما أن وظيفتهم مستمدة من الكيان السياسي فإنهم جزء من الدولة**" (النظام السياسي للعالم – ج. ماريتان (س 26-28) .

ومثل هذا التصور هو الواجب سريانه على كامل النظام السياسي للعالم ليجوز لنا الحديث عن المواطن العالمي الذي يرى أن مفتاح الحق " **يكمن في كونه يعني منزلة الحق الفردي للذوات، مؤسسين لهم انتماء مباشرا إلى جماعة المواطنة العالمية الحرة والمتساوية**" كما يقول هابرماس (السلم الدائمة). ومثل هذا الانفتاح يستوجب دربة محلية وإقليمية وتمرّسا حقيقيا على لعبة الديمقراطية وقواعدها، أي ،أنه لا و لن يأتي من فراغ.

د/ سعاد الدولة السيادة و العولمة
د/ محمد الخليج - صفاقس

دروس الدولة السيادة و المواطنة معهد الخليج - صفاقس